التقليد المسيحيّ وسلوكيّات طبّ الحياة

الأب جان دوكروبه اليسوعيّ*

سأتحدّث بإيجاز عن التنازع القائم بين التقليد المسيحيّ والحداثة في سلوكيّات طبّ الحياة، مستخدمًا مقاربتَيْن: الأولى عامّة، ألخّصها بهذا السؤال: أيّ منزلة توليها سلوكيّاتُ طبّ الحياة التقليدَ المسيحيّ في بلدان متعدّدة الثقافات، أو في بلدان مُعَلْمنة تأثّرت ثقافتها على مرّ الأيّام بالدين المسيحيّ؟ أمّا المقاربة الثانية، فهي تدخل في نطاق السلوك العمليّ، وألخّصها أيضًا بهذا السؤال: كيف يجب على المسيحيّين أن يتجاوبوا مع توجيهات الكنيسة الكاثوليكيّة في مجال سلوكيّات طبّ الحياة؟

١ . التقليد المسيحيّ والحداثة الأخلاقيّة

في اللغة الفرنسيّة، نعرف أنّ Ethique, Morale هما لفظان مترادفان في حدّ ذاتيهما، الأوّل مشتقّ من اللاتينيّة، والآخر من اليونانيّة، يعنيان «الشؤون الأخلاقيّة». وقد أدّى شيوع اللاتينيّة في الغرب إلى استعمال كلمة Morale. هذا وإنّ أهمّيّة التقليد المسيحيّ في الثقافة الغربيّة أضفت على هذه الكلمة صبغة دينيّة، لا بل عقائديّة. فالكلام على الـ*Morale* يوحي اليومَ في الغرب، بحقّ أو بغير حقّ، بنظام تقليديّ قائم على مبادئ

(*) Jean Ducruet رئيس جامعة القدّيس يوسف سابقًا. رئيس مجلس إدارة مستشفى أورتيل ديو. مدير المركز الجامعيّ للسلوكيّات، بيروت.

شبه ثابتة، ومحدَّد من الخارج على يد سلطة غالبًا ما تكون دينيّة.

وحين عاد الغرب فاكتشف الفلاسفة اليونانيين، بدا لفظ *Ethique* وكأنّه خالٍ من ذلك المرجع الدينيّ وذلك النظام القائم على مبادئ جامدة. فاعتُمدت هذه الكلمة، بوجه خاصّ، في المسائل المبنيّة التي ليس لها أجوبة أخلاقيّة جاهزة، نظرًا إلى تعقّدها أو إلى جدّتها. وأخذ الناس يتكلّمون في الغرب على *Ethique bio-médicale* (سلوكيّات طبّ الحياة) و Ethique des affaires (سلوكيّات الأعمال) و Ethique financière (السلوكيّات في الشؤون الماليّة)... وهناك عبارة *Démarche éthique* (مسعى سلوكيّ) للدلالة على إعداد تدريجيّ لأجوبة تناسب أوضاعًا ملموسة، لا يُراد الاستناد فيها إلى قواعد تقليديّة وحسب. فالتغيير في استعمال المفردات ليس هو إلاّ الوقوف على مسافة من السلطة الدينيّة والتقاليد التي تضمّنها..

والحداثة السلوكيّة *Modernité éthique*، المشار إليها أعلاه، تَعُدّ عمّانوئيل كانْت بين أهمّ الناطقين بلسانها. وفي الواقع فعلى الأخلاقيّة (Morale) الكانْتيّة غالبًا ما يُتّفق، في أوروبّا على الأقلّ، أعضاء المجالس السلوكيّة (Ethique) القوميّة[1]. وتعود بنا الذاكرة هنا إلى ذلك النصّ الشهير الذي يأسف فيه كانْت على عدم وصول عدد كبير من الناس إلى سنّ رشدهم. فقد كتب:

«من السهل أن يكون المرء قاصرًا. إن كان عندي كتاب يقوم مقام العقل، وكان لي مرشد يحلّ محلّ الضمير... لا أحتاج إلى أن أكلّف نفسي، ولا أحتاج إلى التفكير...»[2].

إنّ تلك الدعوة إلى أن يكون الإنسان حرًّا ليحكم بنفسه، في ما هو أخلاقيّ وما هو غير أخلاقيّ، في ما هو سلوكيّ وما هو غير سلوكيّ، هي

(١) Cf. par exemple France QUERE, *L'Ethique et la vie*, Odile Jacob, 1991, p. 263.

(٢) Emmanuel KANT, *Réponse à la question: qu'est-ce que des lumières*», publiée dans *La philosophie de l'histoire*, Paris, Aubier, 1947, p. 84.

من ميزات الحداثة. ولكنّنا قد لا نكون أقلّ خطأً إذ استنتجنا عدم التوافق بين الحداثة السلوكيّة والسلطة.

كتب الأب بول فالاديه اليسوعيّ في مجلّة *Etudes* (الأبحاث):

«إذا صحّ أنّ الحداثة لا تحترم التقليد لمجرّد أنّه تقليد، أو لا تحترم السلطة كونها تُعلن نفسها سلطة، فهي تحترم سلطةً تقدّم دواعيها كي تُحترَم، وتقبل تقليدًا يبيّن وجاهته ومشروعيّته»[٣].

وقد نكون أيضًا على خطأ، إن استنتجنا من هذه الدعوة، دعوة «الحداثة السلوكيّة» إلى حرّيّة حكم الإنسان بنفسه، أنّ الأحكام السلوكيّة تخلو تمامًا من الموضوعيّة الشخصيّة. إذ إنّ الحرّيّة المُشاد بها لا تقوم إلاّ على احترام حرّيّة الآخر: «إعمَلْ دائمًا بحيث أن تعامِل الإنسانيّةَ، في شخصك كما في شخص أيّ إنسان آخر على أنّها غاية دائمًا، ولا واسطة أبدًا»[٤]. وإنّ هذا السلوك الذي تتبنّاه الحرّيّة يقوم على ما تقتضيه الشموليّة: «إعمَلْ دائمًا كما لو كانت إرادتك مشرعةً شاملة»[٤]. إنّنا ندرك مدى وقع مطلب الشموليّة هذا على مجالس سلوكيّة مدعوّة، في مجتمع متعدّد الثقافات، إلى إصدار أحكام من شأنها أن تحظى بقبول جميع الناس.

هل تقاليد الدين المسيحيّ في الأخلاقيّات، وسلطة الكنيسة في هذا المجال، هي مهمّشة تمامًا من جرّاء تلك «الحداثة السلوكيّة»؟ قد نبالغ إن ظننّا ذلك. فقبلَ كلّ شيء، لا يخفى علينا أنّ التقليد ليس له، في الأخلاقيّات، ذلك المعنى الدقيق الذي قد يتّخذه حين يُراد تبليغ العقيدة. فالمقصود هنا هو تبليغ عدد من القِيَم، وهي أسس الحياة الأخلاقيّة، غالبًا ما لا يعود أصلها إلى الدين المسيحيّ وحسب، بل أضفى عليها الإيمان المسيحيّ عمقًا جديدًا (تحريم القتل، وارتكاب المحارم، والزنى،

---

(٣) Paul VALADIER, «L'Autorité en morale», dans *Etudes*, septembre, 1993, p. 220.

(٤) Emmanuel KANT, *Critique de la raison pratique*, P.U.F., 1971, p. 30.

واحترام الشخص إلخ. ..). إنّ أُناسًا كثيرين يتبنّون هذه القيَم، من دون أن يكونوا قادرين على الإفادة من ذلك المزيد من التبرير والعمق اللذين يوفّرهما لهم الإيمان الذي لا يشاركون فيه. ثمّ إنّ كلّ ما يُعرض في مجال الأخلاقيّة هذا، باسم الوحي، يمكن أن يُعرض ويُفهَم على قواعد عقليّة، وما يؤخذ بعين الاعتبار عندئذ، ليس هو السلطة المتذرَّع بها، بل صحّة الأدلّة المعروضة. وكثيرًا ما يُستشهَد بخطبة يوحنّا بولس الثاني التي أُلقيت في تشرين الأوّل (أكتوبر) ١٩٦٩ في منظّمة الأمم المتّحدة، والتي تطرّق فيها إلى حقوق الإنسان، من دون الاستناد إلى فكرة لاهوتيّة. وهو موضوع تناولته الرسالة البابويّة فادي الإنسان انطلاقًا من علم لاهوت المسيح. وأخيرًا، فإنّ الاستناد الثاني، في المجتمعات المتعدّدة الثقافات، إلى قِيَم أساسيّة، لا يحول دون وجود فوارق في التراتبيّة التي يجب إدخالها في تلك القِيَم، أو في طريقة استنتاج كيفيّة التصرّف، انطلاقًا من هذه القِيَم، في أوضاع ملموسة. أعلن المجمع الفاتيكانيّ الثاني: «**إنّ الكنيسة المؤتمَنة على وديعة الكلمة الإلهيّة، التي هي مصدر نظامها الدينيّ والأخلاقيّ، لا تملك دائمًا الجواب المباشر عن كلّ سؤال من هذه الأسئلة، وهي مع ذلك ترغب في أن تجمع ما بين نور الوحي واختبارات الجميع لإنارة الطريق التي راحت الإنسانيّة تندفع فيها**»[٥]. فمشاركة المسيحيّين في بحث مشترك، ضمن احترام كلّ واحد، ليست تبنيًا للتقليد المسيحيّ ولا لسلطة الكنيسة.

لا عجب أن نرى، في مجتمعات متعدّدة الثقافات، دولًا تُصدر، بناءً على مشورة المجالس السلوكيّة القوميّة، قوانين لا تُرضي السلطات الدينيّة تمامًا. فيكون الأمر المهمّ عندئذ أن يميّز المؤمنون بوضوح بين ما هو شرعيّ وما هو أخلاقيّ: فلا يكون التصريح بأنّ شيئًا ما هو شرعيّ، بديلًا من ضمير كلّ واحد، ولا إعفاءه من مسؤوليّته الشخصيّة. إنّ ما هو شرعيّ يضع حدودًا، في مجتمع معيّن وظروف تاريخيّة معيّنة، لكي تُراعى

(٥) *Gaudium et spes*, n° 33.

قِيَم مشتركة بين الجميع بقدر كثير أو قليل، وتُترك لكلّ واحد حرّيّة البناء أمينًا على قِيَمه الشخصيّة والتذرّع، عند الحاجة، باعتراض ضميره.

٢. التجاوب مع توجيهات الكنيسة في شؤون سلوكيّات طبّ الحياة

من المهمّ أوّلًا أن نلفت الانتباه إلى أنّ السلطة الكنسيّة، حين تدلي بتصريحات في مجال طبّ الحياة، فإنّ تصريحاتها ليست نتيجة وحي أو نقل تقليد من التقاليد. لا شكّ في أنّ تلك التصريحات مبنيّة على تصوّر معيَّن للإنسان، عن اقتناع بأنّه يجب المحافظة على بعض القِيَم، تمسّكًا بترابطها بأحد التقاليد. لكنّ هذه التصريحات هي نتيجة طرح أسئلة، وقيام بتمييز، واختبارات من قِبَل مسيحيّين وجماعات مسيحيّة قيَّمت قراراتها وسلوكها في ضوء إيمانها. فعلى أثر اختبار أطبّاء، مثلًا، وممرّضات على صلة يوميّة بالألم والموت، تكلّمت السلطة الكنسيّة على شأن الاهتمام بالمُحْتَضرين، فشجبت القتل الرحيم وأوصت باستخدام المسكّنات بما فيها المسكّنات المخدِّرة. وانطلاقًا من اختبار بعض العلماء الأحيائيّين والأطبّاء الاختصاصيّين، وهم مطّلعون، بأفضل وجه، على ما في بعض التقنيّات من حدود ومخاطر، قرّرت أن تتكلّم على الإنجاب الناجم عن تدخّل الطبّ. إذ إنّ المداواة الجينيّة تطرح مشاكل عويصة ما زالت غير موضّحة كما يجب، وبقدر ما تزداد معرفتها وتكون موضوع تفكير في العمق، تستطيع السلطة الكنسيّة المشاركة في هذا التفكير. إنّ الكنيسة، وهي الجماعة المسيحيّة، التي لا تقتصر على البابا والأساقفة، هي مكان تميز للسلوك المسيحيّ. تعرف أنّ كلًّا منّا لا يعيش وحده في إيمانه وفي قراراته، بل إلى كلّ واحد يعود أوّلًا أن يطرح أسئلته، ويتبنّى من اختباراته، ويتّ في تصرّفاته، ويتوصّل إلى قناعاته. ولا يجوز حصر ممارسة الطبّ المسيحيّة في الخضوع لتوجيهات رومة[٦].

---

(٦) François-Xavier DUMORTIER, «Parole d'Eglise et conscience chrétienne», in *LAENNEC*, printemps, 1989.

وحين تتّخذ تلك التوجيهات صيغة وثائق رسميّة، كيف يجب التجاوب معها؟ لا بدّ أوّلًا أن يأخذ هذا التجاوب بعين الاعتبار أنّنا بصدد وثيقة كنسيّة، فهي تقتضي من قبَلنا حكمًا سابقًا مؤيّدًا، أي تأهّبًا في عقلنا وفي فهمنا. إذ إنّ التوجيهات الكنسيّة، وهي لا تطابق تلقائيًّا وجهة نظرنا، تفيدنا أوّلًا بأنّها تُرغمنا على توضيح الأسباب التي تقوم عليها وجهة نظرنا، وتلفت انتباهنا إلى أنّ تفكيرنا ليس هو تفكير جميع الناس، وتثير مسألةً كنّا نظنّ أنّها قُفلت. ثمّ إنّ تلك الإرشادات موجّهة إلى أشخاص، أي إلى كائنات عاقلة يُرادُ إقناعها. فهي تنطلق إذًا من أسئلة، وتستند إلى معلومات وأبحاث قام بها بعض أهل الاختصاص، وتعرض أدلّة، وتشرح تحليلًا، وتأتي بنتائج منطقيّة. وكثيرًا ما تَرِد هذه التفاصيل في نصوص توجيهات الكنيسة، لكنّها لا تُفهَم إن لم تُقرأ وإن اكتفينا باستشهادات اعتباطيّة ومجزّأة، علمًا بأنّ الأخلاقيّات المسيحيّة هي وحدةٌ مترابطة الأطراف. وقد تختلف التفاصيل باختلاف صِيَغ الوثائق: فإنّ الكنيسة لا تُلزِم بالخضوع لسلطتها بدون تمييز. فثمّة فرق في الإلزاميّة بين خطبةٍ للبابا موجّهة إلى حجّاج يزورون أماكن مقدّسة، وتعليمٍ أعدّه مجمع رومانيّ، أو رسالة عامّة أصدرها البابا.

وأخيرًا، فإنّ الكنيسة تخاطب أشخاصًا، أي ليس كائنات عاقلة وحسب، بل كائنات حرّة عندها ضمير. ورد في المجمع الڤاتيكانيّ الثاني التحديد التالي للضمير: «إنّه شريعة حفرها الله في قلب الإنسان؛ وكرامته هي في أن يخضع له، وبموجبه سوف يُدان. والضمير هو المركز الأعمق في الإنسان، والهيكل الذي ينفرد فيه إلى الله، ويسمع فيه صوت الله». ويضيف المجمع: «وفاءً لهذا الضمير، لا بدّ للمسيحيّين، بالاتّحاد بسائر البشر، أن يطلبوا الحقيقة، ويبحثوا عن حلٍّ عادل للقضايا الأخلاقيّة الكثيرة التي تعترض حياة الأفراد والجماعات»(٧). وهذا ما يلفت الانتباه إلى أنّه ليس من أصول أخلاقيّة تامّة جاهزة، تحدّد طريقة السلوك في جميع

(٧) *Gaudium et spes*, n° 16. Cf. Paul VALADIER, *Eloge de la conscience*, Paris, Le Seuil, 1994.

الظروف، ولا نماذج أعمال أخلاقيّة يكفي الإنسان أن يلجأ إليها وينسخها. إذ إنّ الأوضاع البشريّة هي أشدّ اختلافًا، بحسب العصور والناس، من أن يكون للمشاكل الأخلاقيّة التي تطرحها تلك الأوضاع حلولٌ معدَّة مسبقًا. فإلى ضمير كلّ واحد يعود إيجاد هذه الحلول. وكثيرًا ما يحتاج هذا الضمير إلى مرشدين، وهناك بعض المرشدين الذين يتمتّعون بسلطة أدبيّة كبيرة، فلا يكون من الفطنة ألّا تُؤخذ أحكامهم بعين الاعتبار. ولكن ما من أحد منهم يستطيع أن يكون بديلًا من الضمير الشخصيّ.

على الإنسان أن يخضع لضميره، فهو مسؤول أمام ضميره. ونضيف: إنّ الإنسان مسؤول عن ضميره. لا شكّ في أنّ الضمير وُهب لنا، ولكن لا بدّ من أن يتدرَّب وينمو. وإن كان تدرُّبُ الضمير غيرَ كافٍ، كانت ممارسته ناقصة: فإنّ الضمير يسعى إلى الخير، ولكنّ هذا الخير، في الوضع المعنيّ، لا يُنجَم كما يجب. ويَتِمّ تدرّبُ الضمير أوّلًا انطلاقًا من الاختبار. فإنّ الضمير لا يتدرَّب في الفراغ، بل في واقع الحياة. كلّ واحد يجد نفسه في أوضاع تفرض قرارات لا يمكن أن تُتّخذ «بلا تفكير»، أو أمام مشاكل يوميّة تُخفي الأجوبةُ الروتينيّة عنها خياراتٍ قد تُتّخذ بدون تروّ. لا بدّ للضمير من أن نواجهه ونستحثّه ونجادله. فالضمير إنّما يتدرّب عن طريق التداول والنقاش. ولا يمكن أن يكون أيّ قرار صالحًا، إن لم يفكّر فيه ويناقَش. والإرادة الحسنة غير كافية، إن لم تهتمّ بالاستنارة، ويكون التفكير قصير المدى إن لم يشارك فيه الآخرون. ويجب أن نشير أخيرًا إلى أنّ الإنسان، إن كان قليل الاهتمام عادةً بالسلوك الأخلاقيّ، وإن خنق ضميره، كلَّ هذا الضميرُ أو وقع في سُبات. فلا يعود عندئذٍ يعمل خلافًا لضميره وحسب، بل يمسي «فاقد الضمير».

هذا ما نستطيع أن نقوله بإيجاز عن تلك المسألة العويصة، مسألة السلوك المسيحيّ في التعامل مع مشاكل سلوكيّات طبّ الحياة. ويبدو من الأهمّيّة بمكان أن يطّلع جميع الذين هم أو سيكونون في صلة بالحداثة السلوكيّة، على القواعد العقليّة التي يستند إليها الخطاب السلوكيّ لأنّها، في ما يختصّ بهم، تمكّنهم من الحصول على القناعات الشخصيّة، ومن

الوصول إلى تأييد الضمائر. فعلى سبيل المثال، ولمناسبة عقد اجتماعات مع بعض مديري المدارس، في إطار الأيّام التي عولج فيها موضوع السبدا، لاحظتُ بدهشة أنّ غير واحدٍ منهم كان يشدّد على حجّة السلطة فقط، في حين كان بعضهم يولون التربية الحسيّة وتهذيب الضمير الأهمّيّة الكافية. إنّ طاعة الله في الدين المسيحيّ لها وساطات، منها وساطة الضمير، وهي أساسيّة. ويبدو مهمًّا أيضًا أن يُشار إلى أنّ قناعاتنا، التي تبرّر قرارات نتحمّل مسؤوليّتها أمام الله وأمام الآخرين، يجب أن تكون قرارات تُكوَّن في داخل الكنيسة. فمَن كان مسيحيًّا، كان وعيل في داخل الكنيسة، أي في جماعة تُعِدُّ، في ضوء الروحي المسيحيّ وترابطًا بتقليد من التقاليد، سلوكيّات لأوضاع معقّدة ومتقلّبة. مَن كان مسيحيًّا، لا يكتفي بأن يتّبع تقليدًا، بل يشارك في وضع هذا التقليد.

(تعريب الأب صبحي حمويّ)